

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

حلقة العمل ١ - منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة** ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة

ملخص

تناقش هذه الورقة كيف أن إنتاج المعارف التي يمكن أن يُسترشد بها لوضع سياسات فعالة هو أمرٌ يتطلب الاستناد إلى أدلة تقوم على بيانات وتحليلات وعمليات رصد وتقييم.

وترتكز المعارف الكمية إلى قاعدة قوامها أنواع مختلفة من الإحصاءات. وفي المقام الأول، تستند البيانات بشأن الجرائم المكتشفة والمبلغ عنها وبشأن تدابير التصدي المتخذة في إطار نظام العدالة الجنائية إلى السجلات الإدارية التي تتعدها مؤسسات العدالة الجنائية. وتقتصر الجرائم الواردة في هذه السجلات على الجرائم التي يُبلغ عنها أو التي تكون السلطات على علم بها. ومن جهة أخرى، ترسم البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية بشأن الإيذاء الإجرامي صورةً عامة أكثر شمولاً للجريمة، بما في ذلك الجانب الذي لا يُبلغ عنه منها (أو ما يُعرف باسم "الكَمّ المستتر" من الجرائم). وتوجد أدوات أخرى تُستخدم في وضع تقديرات كمية للجرائم التي لا تُبلغ عنها السلطات، ومن هذه الأدوات منهجية التقدير المتعدد النظم التي تُستخدم لقياس العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالأشخاص. وتؤدي نظم المعلومات الجغرافية المكانية ونظم جمع البيانات القائمة على مساهمات المواطنين، مثل عمليات مراجعة مقومات الأمان التي يُضطلع بها على الصعيد المحلي، دوراً مكماً للنظم الإحصائية الوطنية، حيث توفر معلومات أساسية لمنع الجريمة. وفي حين اضطلع بجهود عديدة أسفرت عن تحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة

* A/CONF.234/1.

** تودُّ الأمانة أن تعرب عن تقديرها للمعاهد الأعضاء في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما المركز الدولي لمنع الجريمة، لما وفرته من مساعدة في إعداد وتنظيم حلقة العمل.



الجنائية وزيادة توافرها، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة يتعين سدها من خلال تقديم المساعدة التقنية ووضع معايير دولية.

ومن شأن وجود إطار منهجي ومتسق من المؤشرات أن يتيح اتباع نهج شمولي لإزاء قياس الجريمة. وبناءً على ذلك، يشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) على إرساء إطار قياس شامل يركز على جودة البيانات ويعزز قابلية البيانات للمقارنة عن طريق اتباع منهجيات موحدة في إنتاج البيانات.

والبحوث التحليلية التي تستخدم الأدلة النوعية والكمية بشأن الجريمة هي أيضاً من العناصر الأساسية في إرساء نهج قائم على المعرفة في مجال وضع السياسات. وتتطلب هذه البحوث طائفة متنوعة من المصادر عن كل من الجريمة في شكلها التقليدي والجريمة المنظمة، من أجل إنشاء قاعدة أدلة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي. وتتجلى هذه الفكرة بوضوح في الغايات والمؤشرات المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن استخدام أدوات تحليلية خاصة لمعالجة الحالات الإجرامية والتهديدات التي تطرحها والاحتياجات اللازمة لمكافحتها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. وفي حين يمكن أن تكفل التحليلات التي تجرى على المستوى الدولي توفير نظرة ثاقبة على الاتجاهات والأنماط بغية دعم اتخاذ القرارات بشأن السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن التحليلات التي تجرى على المستويين الوطني والمحلي يمكن أن تكشف عن تأثير الجريمة في المواطنين وأن تحدد ما يلزم اتخاذه من التدابير الموجهة في مجال درء الجريمة.

وتتيح التقييمات المنفذة على نحو ملائم تكوين فهم للعناصر التي تكفل النجاح في عملية وضع السياسات. فالتقييمات توفر رؤية متعمقة حول ماهية الجوانب الفعالة من أي سياسة مطبقة، كما تكفل أيضاً تفسير أسباب تلك الفعالية وتوضيح كيفية النجاح في تنفيذ السياسة المعنية في سياقات متعددة. والعامل الأساسي في نجاح أي "تقييم جيد" هو استخدام واضعي السياسات للأدلة التي ينتجها ذلك التقييم. وتعالج "قواعد ومعايير التقييم"، التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، هذه النقطة البالغة الأهمية عن طريق نوعين من المعايير: النوع الأول، في جانب العرض، هو المعايير المتعلقة بالمنتجات والتوصيات وطرق النشر المتعلقة بالتقييم؛ والنوع الثاني، في جانب الاستعمال، هو المعايير الرامية إلى ضمان الأخذ بنتائج التقييم واتخاذ إجراءات منهجية للاستجابة لتلك النتائج ومتابعتها.

ويوضح الوصف الوارد في هذه الورقة أنه يلزم تعزيز توافر البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، بما يشمل، على السواء، البيانات الإدارية والبيانات المستمدة من دراسة استقصائية مبنية على العينات، وتحسين جودة تلك البيانات وزيادة قابليتها للمقارنة. ويتطلب وضع نظام وطني لإحصاءات العدالة الجنائية يتسم بارتفاع جودة منتجاته وشمولها وجود إطار إحصائي وطني مُحكم لا يكفل فقط إنتاج الإحصاءات، وإنما يكفل أيضاً أن يتم على نطاق مختلف القطاعات الأخذ بالبيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية التي تنتجها مؤسسات مختلفة وتحليلها. ويمكن تعزيز هذه النظم عن طريق استخدام الأطر الإحصائية المشتركة (مثل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض

الإحصائية) والمنهجيات والأدوات المعترف بها (مثل الدليل الصادر من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "Manual on Corruption Surveys: Methodological" "Guidelines on the Measurement of Bribery and Other Forms of Corruption through Sample Surveys" (دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال الدراسات الاستقصائية المبنية على العينات). ومن المهم أيضاً أن يكون جمع البيانات وتحليلها ونشرها ملائماً لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل، وعلى صعيد فئات فرعية من السكان مثل النساء والفتيات - من خلال تصنيف البيانات على النحو المناسب - حتى "لا يتخلف أحد عن الركب".

وتبين الورقة أيضاً أهمية الأدوات التحليلية التي يمكن أن تساعد واضعي السياسات على استخدام الأدلة من أجل وضع سياسات كفؤة على الصعيدين الدولي والمحلي. ومن بين هذه الأدوات التقييمات الإقليمية لخطر الجريمة المنظمة، التي تجمع بين المعلومات الكمية والنوعية عن طائفة متعددة من أسواق الجريمة المنظمة بغية الوقوف على مستوى الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة في منطقة بعينها. ويمكن الاستفادة من الممارسات الجيدة والمعايير المقررة في دعم إرساء قواعد الأدلة الوطنية والمحلية لأغراض منع الجريمة، وأيضاً في إتاحة رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى استحداث أدوات تحليلية مبتكرة من أجل فهم جوانب الجريمة التي يصعب تبينها، مثل الجزء الخفي من الجريمة أو التدفقات المالية غير المشروعة.

وتسلط الورقة الضوء أيضاً على الحاجة إلى إدماج التقييم في عملية تصميم السياسات، ومن ثم التأكد من أن المبادرات الرامية إلى منع الجريمة تتوفر لها الموارد اللازمة لإجراء التقييمات. كما تسلط الضوء على أهمية وضع نظم تقييم وطنية محكمة تكفل توفير الأدلة التقييمية لواضعي السياسات وإتاحتها لكي يُسترشد بها في عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة، مع دعم إرساء ثقافة التقييم عن طريق تنفيذ عمليات تقييم عالية الجودة على جميع المستويات.

أولاً - مقدمة

- ١- لا يزال منع الجريمة مسألة ذات طابع بالغ التعقيد. وتتأثر الجريمة والعنف بالعديد من العوامل الدقيقة المترابطة فيما بينها والتي توجد في حالة من التغير المستمر. ويقوم مفهوم درء الجريمة على فكرة مفادها أن الجريمة والإيذاء يتأثران بالعديد من العوامل المسببة أو الكامنة. وتنتج هذه العوامل بدورها من طائفة واسعة من العوامل والظروف التي تؤثر في حياة الأفراد وأسره في مختلف مراحلهم العمرية، ومن البيئات المحلية والأوضاع والفرص التي تيسر الإيذاء والإجرام.^(١)
- ٢- وكما جاء في الكتيب الإرشادي الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "كتيب بشأن التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية لمنع الجريمة"، فإن "تحديد العوامل المرتبطة بالأنواع المختلفة من الجرائم يمكن أن يفضي إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى تغيير هذه العوامل ومنع هذه الأنواع من الجرائم أو تقليل وتيرة وقوعها". وكثيراً ما يُطلق على هذه العوامل الكامنة أو المسببة مسمى عوامل الخطر، وهي تشمل الديناميات التي تؤثر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكلية؛ والعوامل التي تتأثر بها بلدان أو بيئات ومجتمعات محلية بعينها؛ والعوامل المرتبطة بالأسرة والعلاقات مع الأشخاص المقربين؛ والعوامل التي تؤثر في الأفراد.^(٢)
- ٣- واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعتين من المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة، في عامي ١٩٩٥^(٣) و٢٠٠٢^(٤)، على التوالي. ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦١/٥٦ الذي اعتمده في عام ٢٠٠٢، الدول إلى دعم جملة من إجراءات العمل، ومنها تشجيع التعاون الوثيق بين قطاعات مثل القضاء والصحة والتعليم والإسكان لدعم منع الجريمة الفعال والعمل مع المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منع الجريمة بعد مشمول في جملة من أهداف التنمية المستدامة، إذ إن أهدافاً عديدة تنطوي على بذل جهود من أجل هزيمة بيئة تدعم تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد مع القضاء على عوامل الخطر التي تدفع بهم صوب الجريمة والعنف.
- ٤- ويعتمد منع الجريمة اعتماداً كبيراً على واضعي السياسات، الذين يحتاجون إلى معلومات وإلى أدلة موثوقة للاسترشاد بها واستخدامها عند التصدي لهذه المسألة. ويجب أن تُستخدم الأدلة الموثوقة على هذا النحو على جميع المستويات - الدولي والوطني والمحلي ومستوى البلديات - بما يكفل إدماج السياسات بصورة شاملة مع تكييفها بحيث تلائم الاحتياجات والمشاكل الخاصة لمختلف المجتمعات.
- ٥- ويتعين توفير أنواع مختلفة من الأدلة بغية وضع سياسات قائمة على المعرفة. فعلى سبيل المثال، تدل المعلومات الإحصائية، مثل اتجاهات الظواهر الإجرامية، على حجم الظاهرة قيد النظر، في حين تتيح المعرفة بمسار تطور عوامل الخطر وعوامل الصمود الرئيسية، في إطار التحليل

(١) Handbook on the Crime Prevention Guidelines: Making Them Work, Criminal Justice Handbook Series

(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IV.9)، الصفحة ١٠.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في مجال منع الجريمة في المدن (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٩).

(٤) مبادئ توجيهية لمنع الجريمة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/١٣).

الطولاني، تكوينَ الفهم المتعمق اللازم لتصميم سياسات شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد عملية وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة على المعرفة الجيدة بالممارسات الناجحة وعلى الفهم المتعمق لعوامل النجاح التي يمكن استخلاصها من التقييمات المنفذة على نحو ملائم. وتتيح التقييمات تكوين أفكار متعمقة حول ماهية الجوانب الفعالة من أي سياسة مطبقة، كما تكفل أيضاً تفسير أسباب تلك الفعالية وتوضيح كيفية النظر في تنفيذ السياسة المعنية في سياقات متعددة.

٦- وتعدّ الحوكمة بعداً مشتركاً في اتخاذ القرارات ووضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. ويتوقف منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة على توافر شروط أساسية تشمل إمكانية الحصول على المعلومات والتعاون في عمليات بناء المعارف وإشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة في عملية التخطيط ووضع السياسات، بما في ذلك المواطنون والمجتمعات المحلية. وتقع الشراكات وتقاسم المسؤولية في صميم نهج الأمم المتحدة إزاء كل من منع الجريمة والتنمية المستدامة، كما يتبدى في المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على التوالي.

ثانياً- منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة

ألف- الإحصاءات بوصفها أداة رئيسية لفهم الجريمة يُسترشد بها في وضع سياسات منع الجريمة

٧- تؤدي الإحصاءات دوراً رئيسياً في منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: فهي تضع الأساس لتكوين فهم مشترك للظواهر الإجرامية وما تتأثر به من عوامل الخطر والصمود التي يمكن تناولها من خلال برامج مستندة إلى الأدلة. فالمعرفة بمحقات أساسية عن الجريمة، مثل مستوى انتشار مختلف أنواع الجرائم واتجاهاتها وتوزعها الجغرافي والفئات السكانية الأكثر تعرضاً لمخاطرها، مهمة إلى أقصى درجة من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لتدخلات منع الجريمة.

٨- ويمكن الاسترشاد بأنواع مختلفة من الإحصاءات في عملية وضع السياسات. وتستند البيانات التي تنتجها مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية إلى السجلات الإدارية عبر مراحل مختلفة من سير الإجراءات ضمن نظام العدالة الجنائية. وفي حين أن هذه البيانات يمكن أن ترسم صورة عامة لبعض الأنماط والاتجاهات، فإنها لا تبيّن كامل جوانب الظاهرة الإجرامية، لأنها تقتصر على الجرائم التي تُكتشف أو يُبلغ عنها. وتتأثر هذه البيانات تأثراً كبيراً بالأولويات والقدرات الحكومية المتعلقة بالتصدي لمشكلة الجريمة.

٩- أما إحصاءات الجريمة التي تُنتج عن طريق دراسات استقصاء مبنية على العينات (التي تستهدف الأسر أو الأعمال التجارية أو جهات فاعلة بعينها داخل نظام العدالة الجنائية)، فهي أقرب إلى استبانة الصورة الكاملة للجريمة، لأنها قادرة على قياس "الكَمّ المستتر" من الجرائم، الذي لا تكون السلطات على علم به. وتوفّر هذه الدراسات الاستقصائية معلومات عن السياق الذي تُرتكب فيه الجرائم وخصائص الضحايا والمجرمين، إلا أنها لا يمكن أن تصف الجرائم "العديمة الضحايا" مثل الجرائم ضد الأحياء البرية.

١٠- ويمكن أن تسهم المعلومات الإحصائية أيضاً في الوقوف على عوامل الحماية وعوامل الخطر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسلط الإحصاءات عن جرائم القتل العمد المصنفة بحسب نوع

الطريقة المستخدمة في القتل الضوئاً على دور الأسلحة النارية في جرائم القتل العمد، في حين أن البيانات عن طبيعة العلاقة بين الضحايا والمجرمين يمكن أن توفر معلومات عن العنف الأسري.

١١ - وهناك إحصاءات من أنواع ومصادر أخرى تؤدي دوراً مهماً في الجهود المبذولة من أجل فهم الجريمة. ويشمل ذلك البيانات الواردة من القطاع الصحي والبيانات المتعلقة بجوانب ذات صلة بسياق ما، مثل التوسع الحضري وانعدام المساواة والأوضاع من حيث سيادة القانون. وينشأ عن البيانات المستمدة من هذه المصادر فهم أعمق وأوسع نطاقاً يساهم بصورة أفضل في توجيه واضعي السياسات بشأن عوامل الخطر والصمود التي تؤثر في الجريمة. وتتيح هذه الإحصاءات أيضاً النظر في طائفة أوسع من الاعتبارات السياقية والبيئية.

١٢ - وهناك تحديان رئيسيان يمكن أن يعترضاً سبيل استخدام الإحصاءات القطاعية المختلفة بطريقة متكاملة لفهم الجريمة: وجود صعوبات تقنية في الربط بين قواعد البيانات، ووجود هياكل حوكمة تقيّد إمكانية الوصول إلى البيانات. ومن شأن تعزيز التوافق بين أساليب جمع البيانات من خلال أطر إحصائية وطنية محكمة، وإرساء ثقافة تقوم على تبادل المعلومات وإجراءات العمل التعاونية والشفافية، أن يزيدا من فرصة إدماج البيانات والخروج بوصف أفضل للجريمة وأسبابها الجذرية وعوامل الخطر والصمود التي تؤثر فيها.

باء- مؤشرات رصد الجريمة

١٣ - عادةً ما يُميز بين المؤشرات التي يمكن أن تقيس مدخلات السياسات وعملياتها ونتائجها. ويُعدُّ إطار رصد أهداف التنمية المستدامة مثلاً جيداً لنظام مؤشرات - معظمها مؤشرات للنتائج - يتيح تتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني ومقارنة الأوضاع حول العالم. وتوفر المؤشرات أيضاً للبلدان أو السلطات المحلية قالباً نموذجياً من أجل تطوير منظورات أكثر تفصيلاً وتكيفاً لتلائم حالات بعينها.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والغايات/المؤشرات المتعلقة بها التي لها صلة بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

المؤشرات	الغاية	مجال السياسات
١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس	١٦-١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	الحد من العنف
١٦-١-٣ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة		
١٦-١-٤ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها		

مؤشرات	الغاية	مجال السياسات
١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة	١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠	
٥-٢-١ نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر	٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	
٥-٢-٢ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف	١٦-٢ إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم	الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع
١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)	١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠	
١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمثيلاً مع الصكوك الدولية	١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستوي العرض والطلب على السواء	
١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً	١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	إمكانية الوصول إلى العدالة، والفساد، وسيادة القانون
١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	١٦-٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	
١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	

١٤ - ويمكن استخدام عدد من المعايير لاختيار المؤشرات ووضع إطار لها. ولكي يكون المؤشر جيداً، ينبغي أن يكون محدداً وذا صلة بالموضوع وقابلًا للتتبع وسهل التفسير وحساساً للتغيير، ومن ثمّ يكون قادراً على تجسيد التغيير عند حدوثه. وعند النظر في أي إطار للمؤشرات، يُعدّ اتساق النظام ككل معياراً مهماً للجودة.

جيم - اتباع نهج شمولي إزاء جودة البيانات

١٥ - وفقاً لإطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات، ينبغي أن يهدف مقدّمو البيانات إلى الوفاء بمجموعة محددة من المعايير من أجل إنتاج بيانات عالية الجودة.^(٥) ويمكن أن تضاف إلى تلك المعايير ثلاثة أبعاد أخرى ينطوي عليها ضمان جودة الإحصاءات، ألا وهي:

(أ) التمثيل الجيد: لتوضيح جميع وجهات النظر التي تنطوي عليها الظاهرة المعنية. وفي سياق الجريمة، تكفل الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء، على سبيل المثال، تجسيد منظورات الضحايا وتجاربهم وإدماجها على نحو منصف في نُظم إحصاءات الجريمة؛

(ب) التصنيف: لإتاحة تكوين فهم أفضل للظواهر الإجرامية ووضع سياسات أدقّ توجيهاً في مجال منع الجريمة. وتنطوي إحصاءات الجريمة على عدد من السمات التي يمكن تصنيفها على أساسها: (أ) سمات الجرائم، مثل الدوافع والملازمات؛ و(ب) سمات الضحايا، مثل نوع الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والمهنة، ومحل الإقامة الرئيسي، وطبيعة العلاقة مع مرتكب الجريمة؛ و(ج) سمات الجناة، مثل نوع الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والمهنة، ومحل الإقامة الرئيسي، وطبيعة العلاقة مع ضحية الجريمة؛ و(د) السمات الزمنية؛ و(هـ) السمات الجغرافية؛

(ج) التحديد المكاني: يكتسب استخدام نُظم البيانات المحددة مكانياً والمعلومات الجغرافية أهمية بالغة، لا فيما يتعلق بإحصاءات الجريمة فحسب، وإنما أيضاً لتحسين المعلومات عن التوزع المكاني لعوامل الخطر والصمود، ومن ثمّ تحسين وضع السياسات والمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى منع الجريمة في أماكن محددة.

دال - التحديات القائمة والفرص المتاحة في مجال جمع البيانات على الصعيد الدولي والوطني والمحلي

١٦ - جمع البيانات جزء لا يتجزأ من العمل على إرساء ثقافة تركز على البيانات، وشرط لازم لوضع سياسات مستندة إلى الأدلة على نحو سليم. ويتناول هذا القسم التحديات الأساسية التي تواجهها الجهات المعنية على جميع المستويات في سعيها إلى جمع بيانات عالية الجودة وقابلة للاستخدام، وبيّن الأدوات الموجودة التي يمكن استخدامها في التصدي لتلك التحديات.

(٥) لجنة كبار إحصائيي منظومة الأمم المتحدة، " UN Statistics Quality Assurance Framework: including a generic statistical quality assurance framework for a UN agency " (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

١٧- وعلى الصعيد الدولي، هناك تحديان أساسيان يواجهان العمل على إرساء ثقافة تركّز على البيانات، ألا وهما توافر البيانات وقابليتها للمقارنة. ولأنّ البلدان تختلف من حيث مستوى القدرات الإحصائية المتاحة لديها، تنتقص الثغرات في المعلومات من موثوقية المعارف في المناطق الأقل نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي اختلاف المفاهيم والأساليب ومستويات الجودة المتعلقة بالبيانات في البلدان المختلفة إلى الحدّ من إمكانية مقارنة الأدلة التي تنتجها هذه البلدان. ويساعد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية على التغلب على بعض هذه التحديات من خلال توحيد طريقة تصنيف البيانات المتعلقة بالجريمة. ورغم أن إطار التصنيف الدولي يتيح توحيد الأساليب المتبعة في جمع البيانات وتحليلها ونشرها، فلا يزال هناك افتقار واضح إلى معايير منهجية توجّه جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها بغرض إكسابها القابلية للمقارنة.

١٨- وعلى المستوى الوطني، لا يزال الضعف يشوب العديد من النظم الإحصائية المعنية بالجريمة وبالعدالة الجنائية، وذلك بسبب جملة عوامل منها الافتقار إلى الموارد والتنسيق والمهارات التقنية. ولا بد من الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات من أجل تعزيز هذه النظم. وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة نمواً ملحوظاً في الطلب على المساعدة التقنية وأنشطة التدريب بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، في سياق اعتماد وتنفيذ المعايير الجديدة مثل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ومبادرة الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاحتياجات الناشئة عن الجهود الوطنية الرامية إلى رصد غايات أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة E/CN.3/2019/19، الفقرة ١٧).

١٩- وتعدّ السلطات المحلية، وخصوصاً البلديات، من الجهات المهمة في مجال جمع البيانات، وبوسعها أن تسهم إسهاماً كبيراً في فهم السياقات والمسائل المحلية. فعلى سبيل المثال، تجمع السلطات المحلية والبلديات البيانات من خلال قوة الشرطة المحلية التابعة لها وغيرها من الخدمات مثل الإسكان والتخطيط الحضري والخدمات المجتمعية (الحصول على المياه والصرف الصحي، وأنشطة الترفيه والاستجمام، والبرامج التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر، والخدمات الصحية المجتمعية، وما إلى ذلك). بيد أن السلطات المحلية تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالقدرات وغيرها من التحديات المؤسسية والتقنية والمنهجية التي تعوق إنتاج بيانات عالية الجودة. وتشكّل عمليات مراجعة مقومات الأمان على الصعيد المحلي، التي يشجع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على استخدامها، واحدة من الأدوات الناجحة التي يمكن أن تستخدمها هيئات الحكم المحلي والبلديات لتكوين فهم متعمق ودقيق للسياقات المحلية. وتمزج عمليات مراجعة مقومات الأمان بين بيانات إدارية مصنّفة عن الجريمة وعن عوامل الخطر والصمود، وبيانات بيئية على مستوى الأحياء (عن الإسكان والبنية التحتية والنقل والتخطيط الحضري والخدمات، وما إلى ذلك)، من ناحية، وبيانات نوعية تُجمع في إطار أفرقة النقاش المركز التي تضم ممثلين عن الجهات المعنية المحلية والمواطنين وكذلك باستخدام أنواع أخرى من الأساليب النوعية (الجولات الاستكشافية، وجمع الملاحظات بصورة تشاركية، وما إلى ذلك)، من ناحية أخرى. وتعدّ مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، وكذلك المشاركة المجتمعية، عنصراً أساسياً في تنفيذ عمليات

مراجعة مقومات الأمان على الصعيد المحلي. وتشكّل هذه العمليات أدوات مفيدة للغاية في وضع سياسات منع الجريمة على الصعيد المحلي، بالنظر إلى سهولة إدماجها في دورة وضع السياسات، في إطار عملية تصميم استراتيجيات منع الجريمة والتخطيط لها (من خلال أنشطة حل المشاكل بصورة تشاركية)، وكذلك في إطار عمليات الرصد والتقييم (من خلال إجراء استعراض دقيق لما هو قائم من سياسات وبرامج وإجراءات ترمي إلى منع الجريمة).^(٦) وفي إطار العمل الذي يضطلع به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن منع الجريمة على صعيد المجتمعات المحلية ومنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة، قدّم المكتب الدعم لهيئات الحكم المحلي من أجل إجراء عمليات لمراجعة مقومات الأمان على الصعيد المحلي، مما أتاح تكوين فهم أعمق لاتجاهات الجريمة والإيذاء وشكّل أساساً لتنقيح السياسات المحلية في مجالي منع الجريمة وضمان الأمان.^{(٧)،(٨)}

٢٠- ويُنْتَج المواطنون أيضاً كما هائلاً من البيانات الشخصية، تحديداً في شكل مجموعات كبيرة من البيانات غير المنظمة تُعرف باسم "البيانات الضخمة". وبفضل التكنولوجيات الجديدة وعوامة إنترنت الأشياء والأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، صار بوسع الأفراد أن يشاركوا في عمليات جمع البيانات وأن يسهموا بفعالية في توجيه عملية وضع السياسات. ويهدف جمع البيانات القائم على مساهمات المواطنين إلى الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء لتهيئة طريقة فريدة ومباشرة تكفل للأفراد الإدلاء بوجهات نظرهم. ولتطبيق هذا النهج قيمة بالغة في مجال السلامة العامة ومنع الجريمة. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك تطوير التطبيق المحمول المسمى "سيفتي بين" (SafetiPin) ونشره واستخدامه على نطاق واسع، حيث يقوم هذا التطبيق على الاستعانة بالجمهور لجمع البيانات والمعلومات عن انعدام الأمن في المدن. وقد استمدت فكرة هذا التطبيق من الحاجة إلى تحسين الأمان في الأماكن العامة لفائدة النساء في الهند، وقد أثبت نجاحه باعتباره مثلاً لأداة قائمة على مساهمات المواطنين تهدف إلى تعزيز المعارف.^(٩)

هاء- أدوات جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

٢١- هناك مجموعة متعدّدة من الأدوات التي تُستخدم في جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي، والتي يمكن أن توفر للمجتمع الدولي والسلطات الوطنية معلومات عن الاتجاهات والأنماط والتهديدات على الصعيدين العالمي والإقليمي بغية توجيه عمليات وضع سياسات منع الجريمة.

٢٢- فدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نُظُم العدالة الجنائية تعتمد على شبكة من جهات الاتصال الوطنية التي تتخذ شكل مؤسسات ومسؤولين تعيّنهم البلدان من

(٦) Sohail Husain, *Guidance on Local Safety Audits: A Compendium of International Practice*

(Paris, European Forum for Urban Safety, 2007).

(٧) <https://auditoriadeseguridad-cdeunodc.org>

(٨) <http://observaseguridadcali.unodc.org.co>

(٩) Kalpana Viswanath and Ashish Basu, "SafetiPin: an innovative mobile app to collect data on women's

safety in Indian cities", *Gender and Development*, vol. 23, No. 1 (March 2015), pp. 45-60

يتمتعون بالقدرة التقنية على إنتاج البيانات بشأن الجريمة والعدالة الجنائية. وحتى عام ٢٠١٦، كان عدد جهات الاتصال المعيّنة قد بلغ نحو ١٣٠ جهة.

٢٣- ومنذ عام ٢٠١١، أصبحت الدراسة المعنونة "Global Study on Homicide" (الدراسة العالمية لجرائم القتل) تشكّل أداة مهمة للمقارنة بين مستويات العنف على الصعيد الدولي. وترسم الدراسة صورة لظاهرة تتسم بتباينات شديدة من حيث التوزع والخصائص الديموغرافية والفئات النمطية والآليات. وتستند الدراسة إلى جملة من المصادر، منها مجموعة البيانات الموجودة لدى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات جرائم القتل (مجموع عدد ضحايا جرائم القتل، وتصنيف ضحايا جرائم القتل بحسب الجنس والسن)، وبحسب آلية القتل (سلاح ناري أو آلة حادة أو غير ذلك)، وبحسب هوية الجاني/سياق الجريمة (فرد من أفراد الأسرة/شريك حميم، أو جريمة منظمة أو عصابة أو سطو مسلح أو غير ذلك).

٢٤- وبناءً على تكليف من الجمعية العامة بموجب خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يصدر التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص مرة كل سنتين ليقدّم لمحة عامة عن أنماط جريمة الاتجار بالأشخاص وتدفعاتها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بالاستناد أساساً إلى ما يُكتشف من حالات الاتجار. وحيث إنّ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بصورة منهجية على جمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص منذ أكثر من عقد من الزمن، يعرض التقرير معلومات عن الاتجاهات السائدة من خلال طائفة واسعة من المؤشرات، وهي معلومات يمكن أن يسترشد بها واضعو السياسات لفهم التغييرات التي تحدث بمرور الوقت.

٢٥- ومنذ عام ٢٠١٦، يصدر التقرير المعنون "World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species" (التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية: الاتجار بالأنواع المحمية) ليستعرض حالة الجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية، مع التركيز على الاتجار في أنواع محمية معيّنة من النباتات والحيوانات البرية، ويقدم تقييماً عاماً لطبيعة هذه المشكلة وحجمها على الصعيد الدولي.

٢٦- وفي سياق الدراسة المعنونة "UNODC Study on Firearms 2015" (دراسة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالأسلحة النارية لعام ٢٠١٥)، وُضع نظام عالمي لجميع البيانات عن الاتجار بالأسلحة النارية بالاستناد إلى معلومات رسمية جمعتها الدول الأعضاء وقدمتها عن المضبوطات من هذه الأسلحة. ولم يقتصر الإسهام الذي قدّمه المكتب بإعداده هذه الدراسة على إيجاد هياكل لتحليل البيانات وجمعها بصورة منهجية، وإنما شمل أيضاً تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات في الأجل الطويل في البلدان التي كانت تواجه تحدياً في هذا الصدد.

٢٧- وفي العقد الأخير، أنتج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة طائفة واسعة من التقارير عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك سلسلة تقييمات إقليمية للتهديدات وتقرير عالمي واحد. وتسليماً بأن الأسواق الإجرامية كثيراً ما تكون مترابطة فيما بينها، تصف التقييمات الإقليمية لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية كيفية عمل طائفة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أسواق المخدرات غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص، والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية، وإلقاء

النفائيات السامة والإلكترونية، والمنتجات المزيّفة، وتهريب المهاجرين، والمنتجات الطبية المزيّفة، والاتجار بالنفط والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى. وبعد وضع هذه التدفقات غير المشروعة في سياق التطورات الإقليمية، تناقش التقييمات الإقليمية لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تأثير الجريمة المنظمة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتستند التقييمات إلى البيانات المستمدة من المصادر الرسمية الخاصة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها تشمل أيضاً على إحصاءات ومعلومات نوعية مستمدة من البيانات التجارية والبحوث الأكاديمية والمقابلات الشخصية وقضايا المحاكم ومصادر أخرى.

واو- المعايير الدولية والجهود العالمية الرامية إلى تحسين إحصاءات الجريمة

٢٨- ناقشت اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في عدة مناسبات سبل تحسين نوعية إحصاءات الجريمة وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت اللجنتان خريطة طريق بشأن إحصاءات الجريمة حققت نتائج ملحوظة من حيث إنتاج معايير دولية جديدة، وتوفير مساعدة ملموسة من أجل إنتاج نُظُم جديدة مملوكة وطنياً لجمع البيانات أو تحسين النُظُم القائمة، وتحسين مجموعات البيانات والتقارير التحليلية الدولية من حيث نطاق تغطيتها وملاءمتها للغرض. وعلى وجه التحديد، شملت الإنجازات ما يلي: (أ) وضع وتطبيق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، حيث شرعت البلدان في الأخذ به تدريجياً بوصفه أداة عالمية لتوحيد إحصاءات الجريمة في مختلف الولايات القضائية ومؤسسات العدالة الجنائية؛ و(ب) وضع وتنفيذ منهجيات جديدة لقياس الجرائم غير التقليدية، ومنها على سبيل المثال منهجية التقدير المتعدد النُظُم الخاصة بحساب العدد الإجمالي لضحايا الاتجار بالأشخاص (بمن فيهم الضحايا الذين لم تعلم السلطات بهم)؛ و(ج) تنقيح نظام جمع البيانات العالمي (دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نُظُم العدالة الجنائية) وتوسيع مجموعة البيانات العالمية عن جرائم القتل بإضافة بيانات عن التصنيف النمطي لجرائم القتل ومعلومات عن نوعية البيانات الوطنية، ومع إصدار طبعة عام ٢٠١٩ من الدراسة العالمية لجرائم القتل؛ و(د) إقامة شراكات إقليمية وعالمية مبتكرة لدعم القدرات الوطنية بهدف تحسين إحصاءات الجريمة، وخصوصاً من خلال نموذج "مراكز الامتياز" الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتشارك مع مكتب الإحصاء الوطني في المكسيك، ومؤخراً مع مكتب الإحصاء الوطني في جمهورية كوريا.

٢٩- وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت اللجنة الإحصائية خريطة طريق محدثة انطلاقاً من الإنجازات التي حققتها خطة الطريق التي وضعت في عام ٢٠١٣، وبيّنت فيها سلسلة من الإجراءات الرامية لمواصلة معالجة الثغرات القائمة في مجال إحصاءات الجريمة، والتي تتعلق بالأدوات المنهجية، والقدرات الوطنية على إنتاج الإحصاءات ونشرها، وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي. والأهداف الرئيسية المنشود تحقيقها في السنوات الخمس المقبلة، هي: وضع سلسلة من الأدوات المنهجية الجديدة؛ واستخدام البيانات الضخمة لتوفير معلومات عن الديناميات الكبرى المحركة للجريمة؛ وتقديم الدعم للبلدان من خلال برامج إقليمية وعالمية ومن خلال المساعدة الوطنية

الموجهة من أجل تنفيذ المعايير الدولية ومنح شهادات الجودة للعمليات المتبعة لإنتاج إحصاءات الجريمة الوطنية؛ وإنتاج مجموعات بيانات عالمية وتقارير تحليلية عالمية لتعريف المجتمع الدولي بديناميات الجريمة وبالتهديدات المتعلقة بها.

٣٠- ويمنح التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية،^(١٠) وهو من النتائج الرئيسية التي تمخّضت عنها خريطة الطريق المعتمدة عام ٢٠١٣، جميع البلدان إطاراً يتيح استخدام مفاهيم وتعريف ومبادئ متفق عليها دولياً، من أجل تعزيز اتساق إحصاءات الجريمة وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. وينطوي اعتماد التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية على ميزتين: فهو: أولاً، يزيد من إمكانية المقارنة بين إحصاءات الجريمة في البلدان المختلفة؛ وثانياً، يدعم بناء القدرات عن طريق تحفيز اتباع ممارسات جيدة في مجال جمع البيانات تتفق مع المعايير الدولية في هذا الصدد. ومن المقرر إصدار أدلة للتنفيذ وتقديم المساعدة التقنية بالتزامن مع اعتماد التصنيف الدولي، من أجل ضمان تمكّن جميع البلدان من العمل به.

٣١- وقد وضعت الأمم المتحدة دليلاً يقدم إطاراً عاماً لوضع نظم وطنية لإحصاءات العدالة الجنائية بعنوان "دليل لوضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية". ويوفّر الدليل أدوات إحصائية أساسية لجمع البيانات، مثل الاستبيانات والمنتجات المعلوماتية والتقارير والتصنيفات والتعاريف والمسائل المتصلة بعلم دراسة الضحايا، بغية جعل النهج الوطنية أكثر قابلية للمقارنة.

٣٢- ويضع دليل الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء، الذي أعده المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، نهجاً نظامياً يكفل للبلدان منهجية موحدة تتيح إدراج البيانات المستمدة من المواطنين عن الجريمة، وكذلك معالجة "الكمّ المستتر" من الجرائم. ويوفر هذا المنشور مصدراً شاملاً للمعلومات اللازمة لإعداد الدراسات الاستقصائية الوطنية عن الإيذاء. ويتناول الدليل مواضيع أساسية مثل تصميم الاستبيانات، وأساليب إجراء المقابلات الشخصية، وتحليل البيانات ونشرها.

٣٣- وأصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤحراً منشوراً بعنوان "دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال الدراسات الاستقصائية المبنية على العينات"، ويساعد هذا المنشور على قياس الرشوة وغيرها من أشكال الفساد عن طريق الدراسات الاستقصائية المبنية على العينات.

٣٤- وأصدرت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منشوراً بعنوان "Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women: Statistical Surveys" (المبادئ التوجيهية لإعداد الإحصاءات عن العنف ضد المرأة: الدراسات الاستقصائية الإحصائية)، يقدم إرشادات بشأن جمع البيانات عن العنف ضد المرأة ومعالجتها ونشرها وتحليلها. وتعرض المبادئ التوجيهية المفاهيم والتعاريف والبيانات اللازمة لقياس العنف ضد المرأة، وتقدم إرشادات

(١٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الصيغة ١-٠ (آذار/مارس ٢٠١٥).

بشأن التخطيط لإجراء دراسة استقصائية بشأن العنف ضد المرأة وتنظيمها وتنفيذها (فيما يتعلق بإجراء دراسة استقصائية مستقلة أو مخصصة الغرض).

٣٥- ويمكن أيضاً استخدام مجموعات البيانات الصغيرة والنهج النوعية كأدوات لجمع البيانات لغرض وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. وتتسم مجموعات البيانات الصغيرة بسهولة الحصول عليها وإدارتها، ويمكن أن تكون وسيلة مفيدة لرسم صورة مفصلة للأوضاع الراهنة في مكان بعينه. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق عمليات مراجعة مقومات الأمان على الصعيد المحلي ومن خلال المنهجيات التشاركية.

٣٦- وتعدُّ نُظُم المعلومات الجغرافية أداةً أخرى صارت تُستخدم على نطاق واسع لدعم الأعمال الشرطية ومنع الجريمة. ويمكن استخدام هذه النُظُم للأغراض العملية أو التكتيكية أو الاستراتيجية. ويشمل ذلك رسم خرائط تبين أنماط أنواع مختلفة من الجرائم، وتحديد المناطق التي تشهد وقوع الجرائم بوتيرة أكبر من غيرها (بؤر الجريمة)، وتحديد بعض العوامل المسببة.^(١١) وقد درجت البلديات على استخدام الإحصاءات المستندة إلى نُظُم المعلومات الجغرافية من أجل تكوين فهم متعمق للتوزع المكاني للجريمة داخل المناطق التابعة لها. وتمثل هذه الإحصاءات إضافة قيّمة للنُهج الإحصائية التقليدية التي تُتبع في سياق تنفيذ سياسات منع الجريمة على الصعيد المحلي.

زاي - أدوات أخرى

٣٧- أنشأ العديد من البلدان والمناطق والمدن مراصد لتحسين المعلومات المتاحة والفهم القائم بشأن الجريمة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها. وفي المقام الأول، تهدف مراصد الجريمة إلى توجيه عملية وضع السياسات بناءً على معلومات أوسع نطاقاً من إحصاءات الجريمة. وتستفيد هذه المراصد من شراكات تقيمها مع جهات عامة و/أو شبه عامة و/أو خاصة (مثل الخدمات البلدية، وخدمات النقل، والإسكان الاجتماعي، وملاك العقارات، والأعمال التجارية، والتجار) للحصول على البيانات المتاحة لدى كل قطاع. وبغية التوصل إلى فهم شامل للجريمة والعنف على الصعيد المحلي، كثيراً ما تضع هذه المراصد وتستخدم نُظُم المعلومات الجغرافية، والدراسات الاستقصائية عن الإيذاء وعن الخوف من الجريمة، واستقصاءات التبليغ الذاتي عن الجنوح، وكذلك معلومات مستمدة من المقابلات التي تُجرى في إطار البحوث النوعية وأفرقة النقاش المركز.^(١٢)

٣٨- وفي عام ٢٠١٠، أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك مركز الامتياز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة. والهدف الأساسي الذي يسعى المركز إلى تحقيقه هو تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية وقدرات الرصد في مجالات الحوكمة والإيذاء والأمن العام والعدالة. وأسهم المركز، خلال عقد من الزمان على وجوده، في تحسين الحوار بين الجهات المعنية الوطنية التي

(١١) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، *Handbook on the Crime Prevention Guidelines*، الصفحة ٦٠.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٩ و ٦٠.

تشارك في إنتاج الإحصاءات واستخدامها، وعزز التنسيق بين العمليات الإقليمية. ووضع المركز أيضاً أساليب منهجية جديدة وقدم الدعم للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية في تنفيذ دراسات استقصائية عن الإيداء، وأسهم في تحسين جودة الإحصاءات الوطنية عن الجريمة ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لها صلة بالجريمة. وأكد مجلس الأمن في دورته الرابعة والأربعين أن نموذج مركز الامتياز يشكّل ممارسة جيدة ينبغي تكرارها. ومؤخراً، أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري مركزاً جديداً من هذا النوع في جمهورية كوريا، لدعم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تحسين إحصاءاتها المتعلقة بالجريمة وتقريرها بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لها صلة بالجريمة والعدالة الجنائية.

ثالثاً - الرصد والتقييم

ألف - لمحة عامة

٣٩- بغية ضمان الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد، يُعدُّ رصد السياسات والبرامج وتقييمها من الأدوات الأساسية التي يمكن أن تزود صانعي القرار بمعلومات وأدلة عن النتائج الفعلية التي يمكن تحقيقها.^(١٣) وفي هذا الصدد، تشكّل نُظُم الرصد والتقييم مكوناً جوهرياً من دورة وضع السياسات "يقرُّ بأهمية القدرة على توفير الأدلة السليمة (جانب العرض) وكذلك أهمية قدرة الأفراد والمؤسسات داخل النظام على استخدام المعلومات (جانب الطلب)".^(١٤) بيد أن الرصد والتقييم يشيران إلى مفهومين مختلفين اختلافاً كبيراً ويتعيّن اعتبارهما أداتين تكمل كلٌّ منهما الأخرى.

باء - الرصد

٤٠- في إطار نظام للرصد والتقييم، يُعرّف الرصد بأنه "فحص مستمر من جانب الإدارة لأي تقدم يحرز خلال تنفيذ إجراء ما، لتتبع مدى امتثاله للخطة ولاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء".^(١٥)

٤١- ويكتسي الرصد السليم أهمية خاصة في مجال منع الجريمة. ويتيح وجود نُظُم رصد كفؤة تتبّع التقدّم المحرز ومدى امتثال جميع الجهات المعنية، والوقوف على أوجه النجاح والعقبات، ومن ثمّ دعم تكييف الممارسات الإدارية. ومع ذلك، ففي حين أن للرصد دوراً أساسياً في تنفيذ

(١٣) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، *Results-Based Management Handbook: Harmonizing RBM Concepts and Approaches for Improved Development Results at Country Level* (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، الصفحة ٢.

(١٤) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، *National Evaluation Capacity Development: Practical Tips on How to Strengthen National Evaluation Systems – A Report for the United Nations Evaluation Group (UNEG) Task Force on National Evaluation Capacity Development* (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، الصفحة ٧.

(١٥) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، "قواعد ومعايير التقييم" (حزيران/يونيه ٢٠١٦)، الصفحة ٢٩.

سياسات منع الجريمة، فهو لا يوفر تحليلاً متعمقاً لآثار السياسة قيد الرصد. فمن أجل فهم ما إذا كانت سياسة ما تؤدي الغرض منها وكيفية ذلك وأسبابه، لا بد من تقييمها.

جيم - التقييم: التعريف والنهج

٤٢ - في عام ٢٠٠٥، أصدر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم منشوره المعنون "معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة"، الذي حُدث في عام ٢٠١٦ وأُعيدت تسميته "قواعد ومعايير التقييم"، بهدف توفير إطار مؤسسي ملائم يكفل إدارة وظائف التقييم بفعالية. ويُعرّف التقييم في الوثيقة الصادرة في عام ٢٠١٦ بأنه "إجراء عملية تقدير، منهجية وغير متحيزة قدر الإمكان، لنشاط أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة أو موضوع أو قطاع أو مجال تنفيذي أو أداء مؤسسي. كما يجلّ مستوى الإنجاز لكل من النتائج المتوقعة وغير المتوقعة من خلال فحص سلسلة النتائج والعمليات والعوامل السياقية والسببية باستخدام المعايير المناسبة مثل الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. وينبغي أن يفرز التقييم معلومات موثوقة ومفيدة تستند إلى الأدلة وتمكّن من دمج النتائج والتوصيات والدروس في عمليات صنع القرار التي تتخذها المنظمات والجهات المعنية على أن يكون ذلك في التوقيت الملائم".^(١٦) وبالإضافة إلى ذلك، "لا بد من دمج قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين المعترف بها عالمياً في جميع مراحل التقييم"،^(١٧) بحيث تشكل الأساس الذي يقوم عليه مبدأ "ألا يتخلف أحد عن الركب".

٤٣ - وعادةً ما يركّز تقييم السياسات والبرامج في مجال منع الجريمة على ثلاثة مكونات رئيسية: (أ) مدى تنفيذ وتحقيق الغايات والأنشطة، ويُطلق على هذا المكوّن أيضاً "تقييم العمليات"؛ و(ب) النتائج والنواتج المباشرة، المتوقعة وغير المتوقعة على السواء، ويُطلق على هذا المكوّن أيضاً "تقييم النتائج"؛ و(ج) الحصائل والآثار في الأجلين المتوسط والطويل، المتوقعة وغير المتوقعة السواء، ويُطلق على هذا المكوّن أيضاً "تقييم الأثر".^(١٨)

٤٤ - وتحدد بريجيت إلفسن^(١٩) ثلاثة نهج تقييم رئيسية يمكن اتباعها في مجال منع الجريمة. وأول هذه النهج هو نهج يقوم على السؤال "ما الذي يؤدي الغرض؟" والإجابة عليه تستند إلى الأدلة، وهو نهج يعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات الكمية (البيانات الإحصائية) والمنهجيات التحريبية مثل التجارب المعشاة المضبوطة. وهذا النهج موجه لتقييم النتائج ويهدف إلى قياس ما إذا كان التدبير قيد التقييم قد حقّق الأثر المنشود منه. ومن مزايا هذا النهج أنه يتسم بالفعالية وقابليته

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٨) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، *Handbook on the Crime Prevention Guidelines*.

(١٩) Brigitte Ellefsen, "Evaluating crime prevention: scientific rationality or governmentality?", *Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention*, vol. 12, No. 2 (November 2011), pp. 103-127.

للمساءلة، وأنه يكفل درجة عالية من الموضوعية والحياد، وأنه يمكن الاسترشاد به عند اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وعند الوقوف على الممارسات الجيدة.

٤٥ - لكن النهج القائم على السؤال "ما الذي يؤدي الغرض؟" ينطوي أيضاً على مواطن ضعف وأوجه قصور. فأولاً، لا يوضح هذا النهج العلاقات السببية بين مسألة وأخرى، وإنما يقتصر على بيان الارتباط بينهما. وثانياً، لا يمكن ضمان إمكانية تكرار التدخلات الخاضعة للتقييم. ففي حين أن هذا النوع من التقييم يمكن أن يبين ما إذا كان أحد التدخلات قد "أدى الغرض" في سياق معين، فإنه لا يوضح مدى إمكانية تكرار ذلك التدخل. وسياسات منع الجريمة تنطوي على طائفة واسعة ومتنوعة من الأهداف والأولويات والجهات المعنية وأنواع الإجراءات. ولأن النهج القائمة على السؤال "ما الذي يؤدي الغرض؟" تعتمد خيارات منهجية محدودة (الأساليب التجريبية والتجارب المعشاة المضبوطة)، فإنها تقيد أيضاً نوع المعلومات التي تُستخدم في التقييم ونطاق البارامترات التي يمكن تقييمها (النتائج والحصائل). ويُعد هذا التقييد تقييداً مفرطاً في حالة السياسات المعقدة.

٤٦ - ولمعالجة هذه العيوب، وضع المتخصصون في مجال سياسات منع الجريمة نهجاً يقوم على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟"، وهو نهج لا يركز على النتائج فقط، وإنما يركز أيضاً على العمليات والتنفيذ. ويجمع هذا النهج بين الأساليب الكمية وشبه التجريبية من ناحية ودراسات الحالة من ناحية أخرى. وهذا يتيح إدماج العوامل السياقية في التقييم، ومن ثمّ يزيد من إمكانية نقل التدابير إلى سياقات أخرى. كما أن النهج القائمة على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟" تُدمج في التقييم أيضاً الممارسات التي تتبعها الجهات المعنية والمعارف المستندة إلى الخبرات الواقعية، وهو ما يتيح إمكانية وضع حلول شاملة من أجل التحسين.

٤٧ - وفي حين تقدم النهج القائمة على السؤال "ما الذي يؤدي الغرض؟" معلومات مباشرة عن الأداء، فإن النهج القائمة على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟" توفر تحليلاً أدق لمجمل عملية السياسات العامة. ومع ذلك، ورغم أن النهج القائمة على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟" تأخذ السياقات في الحسبان، فإنها لا تعترف بدور السياقات التاريخية الجغرافية والاجتماعية والسياسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أي سياسة عامة.

٤٨ - ولمعالجة ذلك العيب، ينصبُّ تركيز النهج الواقعية النقدية على معالجة السؤال بشأن هوية المسؤول عن تحقيق النتيجة المنشودة وفي أي ظروف وبأي تبعات. وتستعين هذه النهج بمنظومة ثلاثية من المنهجيات من أجل تكوين فهم أفضل للتعقيدات التي تنطوي عليها مختلف السياقات. ومن ثمّ، توفر هذه النهج إطاراً جديراً بالاهتمام لتقييم السياسات المعقدة. فعلى غرار النهج القائمة على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟"، تقيم النهج الواقعية النقدية كلا من الآثار والعمليات، وهو ما يتيح تكوين فهم شمولي لعملية وضع السياسات.

٤٩ - بيد أن النهج الواقعية النقدية تنطوي على بعض أوجه القصور المهمة، أبرزها أنها تتطلب استثمارات ضخمة من الموارد، كما تتطلب توافر مهارات رفيعة المستوى وهياكل بحثية متطورة. ولذلك يكون من الصعب للغاية استخدامها في السياقات التي تكون القدرات فيها ضعيفة أو غير

متقدمة بما يكفي. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم هذا النوع من النهج بطابع استكشافي أكثر من النهج القائمة على السؤال "ما الذي يؤدي الغرض؟" والنهج القائمة على السؤال "ما الذي ينبغي عمله؟"، ولا يمكن التنبؤ بالنتائج التي سينتهي إليها.

دال - عوامل رئيسية في نجاح عمليات التقييم الرامية إلى دعم وضع سياسات منع الجريمة

٥٠ - وفقاً للدليل الذي وضعه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان " *Evaluation Handbook: Guidance for Designing, Conducting and Using Independent Evaluations at UNODC* " (كتيب التقييم: إرشادات بشأن تصميم التقييمات المستقلة وإجرائها واستخدامها في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، فإن التقييم الجيد: (أ) يوجه عملية وضع السياسات عن طريق تقديم توصيات مفيدة، و(ب) يشجع طائفة واسعة من الجهات المعنية على المشاركة في الجهود المبذولة والانضمام إليها، عن طريق توفير أدلة موثوقة ووجيهة، و(ج) يدعم نظم الإدارة القائمة على النتائج.

٥١ - ومن ثم فالعامل الأساسي في نجاح أي "تقييم جيد"، يهدف إلى دعم عملية وضع السياسات، هو استخدام واضعي السياسات للأدلة التي ينتجها ذلك التقييم. وتعالج "قواعد ومعايير التقييم" الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم هذه النقطة المحورية باستخدام نوعين من المعايير. فأولاً، في جانب العرض، ينبغي أن توضع منتجات التقييم وتوصياته وإجراءات نشره ويخطط لها وفقاً لاحتياجات المستعملين المعترمين. وثانياً، ينبغي أن يتأكد مستعملو التقييم (المنظمات والمؤسسات) من إدماج نتائج التقييم في عملهم ومن اتخاذ إجراءات منهجية للاستجابة لتلك النتائج ومتابعتها.

٥٢ - وعند العمل على وضع نظم التقييم، لا بد من تعريف مفهوم "النجاح"، إذ إن مدلولاته يمكن أن تختلف باختلاف الجهات المعنية. ويمكن أيضاً أن يختلف معنى النجاح باختلاف المعايير المختارة والإطار الزمني (الأثر في الأجل القصير مقابل الأثر في الأجل الطويل) ومدى صحة قياسه. وبناءً على ذلك، من المهم، فيما يخص نظم تقييم الحصائل والآثار، تجنب تعريف النجاح تعريفاً "يسهل تحقيقه ويسهل قياسه".

٥٣ - والتوقيت هو أيضاً عامل حاسم الأهمية. وينبغي أن توضع استراتيجيات التقييم أثناء مرحلة التصميم من عملية وضع السياسات بغية ضمان قابلية جميع الأهداف والغايات المتوخاة من السياسة المعنية للقياس، وإمكانية إنتاج بيانات عالية الجودة لقياسها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُتاح النتائج والاستنتاجات لواضعي السياسات على وجه السرعة، من أجل توفير الدعم لدورة وضع السياسات في الوقت المناسب. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تقييم الأثر أن الآثار الطويلة الأجل كثيراً ما لا تكون قابلة للقياس في غضون الإطار الزمني لدورة السياسة العامة. أما النتائج القصيرة الأجل فمن الممكن أن تكون مضللة وأن ترسم صورة غير دقيقة للواقع. وينبغي أن يُنظر في هذه العيوب في عملية وضع السياسات.

٥٤ - وتحظى الاعتبارات المتعلقة بالميزانية والموارد بأهمية حاسمة عند تصميم أي إطار تقييمي. ولكي تكون التقييمات منهجية ودقيقة وتشاركية ومستقلة، فإنها تتطلب استثمارات كبيرة من حيث الموظفين ذوي المهارات والجهود البحثية وإسهام الجهات المعنية المشاركة في عملية التقييم.

ومقتضى ذلك هو أنه ينبغي إعداد الميزانيات لعمليات التقييم أثناء مرحلة التخطيط وتخصيص الموارد من عملية وضع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل التخطيط المالي أيضاً الجهود التي ستبذل لنشر واستخدام نتائج التقييم وتوصياته.

٥٥ - وتستحق النهج التشاركية اهتماماً خاصاً في سياق عمليات التقييم، لأن لها دوراً محورياً في إنتاج تقييمات عالية الجودة وضمان حضور ومشاركة الفئات الضعيفة والناقصة التمثيل.^(٢٠) وينبغي أن تنظر النهج التشاركية في هوية من ينبغي أن تشملهم عملية التقييم وأسباب ذلك.^(٢١)

هـ- بناء القدرة على رصد سياسات منع الجريمة وتقييمها: من الصعيد الدولي إلى الصعيد المحلي

٥٦ - أنتجت المؤسسات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أطراً معيارية تتناول المسائل المتعلقة بالرصد والتقييم، وأنتجت كذلك قدراً كبيراً من المعارف بشأن هذه المسائل. وتنطبق هذه الأطر المعيارية والمعارف على عمليات الأمم المتحدة كما تنطبق على أطر الرصد والتقييم الوطنية، بالنظر إلى كون مبادئ التقييم المعمول بها في الأمم المتحدة مدمجة في الأطر الأوسع نطاقاً لخطة عام ٢٠٣٠. ويمكن وضع النظم الوطنية على غرار نموذج الإطار المنسق والموحد المتمثل في "قواعد ومعايير التقييم" التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، إلى جانب المبادئ التوجيهية الأخلاقية والنهج الشاملة لعدة مجالات. ويحظى بناء القدرات بأهمية خاصة على الصعيد القطري، بالنظر إلى أنه يمثل حلقة الوصل بين الأطر الدولية والنظم دون الوطنية والمحلية.

٥٧ - ويقدم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عدة توصيات رئيسية لتنمية قدرة نظم التقييم الوطنية على دعم إدماج عمليات الرصد والتقييم بكفاءة في دورة وضع السياسات، ويحدد أربع ركائز أساسية، هي: (أ) وضوح الرؤية والقيادة؛ و(ب) توافر البيئة التمكينية التي تدعم تكوين فهم مشترك وتقبل لمبادئ وعمليات الرصد والتقييم؛ و(ج) توافر القدرات التقنية اللازمة لتنفيذ عمليات الرصد والتقييم وإنتاج أدلة عالية الجودة؛ و(د) قدرة المستعملين على طلب هذه الأدلة وفهمها واستخدامها.^(٢٢)

٥٨ - وتؤدي الحكومات الوطنية دوراً رئيسياً في جهود منع الجريمة، وهو أمر تقرُّ به مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة الصادرة في عام ٢٠٠٢، التي توصي بإنشاء سلطة مركزية دائمة توفر القيادة المؤسسية وتتولى التنسيق والإشراف على عمليات وضع وتنفيذ السياسات الوطنية التي يضطلع بها في مختلف القطاعات وعلى المستويات دون الوطنية والمحلية. وتكون هذه السلطات المركزية في وضع يؤهلها قيادة عمليات الرصد والتقييم عن طريق ما يلي: (أ) ضمان إدماج الرصد والتقييم بطريقة سليمة في السياسات الوطنية في مجال منع الجريمة؛ و(ب) نشر النتائج

(٢٠) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، *Evaluation Handbook: Guidance for Designing, Conducting and Using Independent Evaluations at UNODC* (فيينا، ٢٠١٧).

(٢١) Irene Guijt, "Participatory approaches", *Methodological Briefs: Impact Evaluation No. 5* (Florence, Italy, United Nations Children's Fund, Office of Research, Florence, 2014).

(٢٢) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تنمية قدرات التقييم الوطنية.

والأدلة المتأتمية من عمليات الرصد والتقييم، وضمان استخدامها بطريقة سليمة؛ و(ج) تشجيع وتعميم الممارسات الجيدة في عمليات الرصد والتقييم، وتقديم الدعم إلى جميع الجهات المعنية فيما يتعلق ببناء قدراتها.

٥٩- وتؤدي السلطات دون الوطنية والمحلية والبلدية أيضاً دوراً هاماً في جهود منع الجريمة. ولهذا السبب، من المهم للغاية ألا تقتصر تنمية القدرات في مجال الرصد والتقييم على المستوى الوطني، وإنما أن تمتد أيضاً إلى المستوى دون الوطني، وخصوصاً لفائدة البلديات. حيث إن المدن والمراكز الحضرية تواجه تحديات خاصة فيما يتعلق بالجريمة، ويتعين تدعيم قدرتها على إنتاج الأدلة بشأن آثار الإجراءات التي تتخذها بهدف منع الجريمة. ويمكن تيسير ذلك من خلال الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية المعنية بوضع السياسات في مجال منع الجريمة، بما يمكن أن يشمل الموارد المالية والأطر المعيارية والتدريب. ويمكن للجامعات المحلية أيضاً أن تؤدي دوراً رئيسياً في بناء القدرات على الصعيد المحلي.^(٢٣)

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٠- استعداداً لعقد حلقة العمل، يلزم القيام بما يلي:

(أ) تدعيم استحداث واستخدام أدوات وأساليب تهدف إلى زيادة توافر وجودة الأدلة المستمدة من البحوث والإحصاءات والتقييم والتحليلات التوليفية الجامعة بشأن منع الجريمة، من أجل تحسين قياس التأثير الذي تحدثه تدابير التصدي للجريمة، وتعزيز فعالية البرامج والسياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) توفير الدعم المالي والسياسي من أجل مواصلة تعزيز ثقافة الاستناد إلى الأدلة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات عن طريق إجراء التقييمات والبحوث والتحليلات المستقلة الآتية على جميع المستويات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ج) تدعيم عملية صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة في جميع المستويات عن طريق مواصلة تعزيز قدرات التقييم ودعم تطوير أدوات ووسائل التقييم بهدف إجراء تقييمات منهجية بشأن نتائج السياسات والاستثمارات الموجهة للتصدي للجريمة وبشأن نتائج برامج العدالة الجنائية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي والمؤسسي.

٦١- وبمراعاة النتائج التي انتهت إليها الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، لعل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يود أن ينظر في التوصيات التالية:

٦٢- على الصعيد الوطني، ينبغي إدماج العمليات المستندة إلى الأدلة في جميع مراحل دورة وضع السياسات، وكذلك في جميع المستويات الحكومية. ولتحقيق ذلك، ينبغي وضع عدة استراتيجيات تهدف إلى ما يلي:

(٢٣) انظر أمثلة لهذه الترتيبات في المنشور المعنون: *Handbook on the Crime Prevention Guidelines*.

(أ) وضع أطر إحصائية وطنية مُحكمة تضمن أن البيانات التي تنتجها شتى الآليات المؤسسية وعلى مختلف المستويات الحكومية تُدمج في مختلف القطاعات؛

(ب) وضع نُظُم وطنية لتنسيق إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية من أجل ضمان إمكانية المقارنة بين البيانات عبر جميع مراحل نظام العدالة الجنائية، وتحفيز التحليلات والبحوث القادرة على تناول الجريمة من منظور شامل. والتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية هو إطار شامل لدعم نُظُم التنسيق الوطنية وإرساء منظومة وطنية متسقة من إحصاءات الجريمة التي يمكن الاسترشاد بها في بحوث الجريمة. ويحقق التصنيف الدولي ذلك بسبب تقسيمه الدقيق للمعلومات بشأن سياقات الجرائم ومستويات خطورتها وفتاتها النمطية ورسم خرائطها، بحيث لا يقتصر على وضع قوائم بأشكال الجرائم وتعدادها؛

(ج) تشجيع إرساء ثقافة تعتمد على البيانات من خلال إخضاع عملية جمع البيانات لمعايير جودة عالية، وتشجيع الممارسات الجيدة على جميع المستويات، من جمع البيانات إلى إدارتها وتحليلها؛

(د) تصنيف البيانات باعتباره جانباً جوهرياً من جودة البيانات بهدف تحسين فهم الظواهر الإجرامية وسياقاتها وآثارها، وخصوصاً فيما يتعلق بفئات فرعية محددة من السكان، بمن في ذلك النساء والفتيات؛

(هـ) اعتماد سياسات قائمة على "البيانات المفتوحة" كخطوة إيجابية صوب تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والأدلة والبيانات وزيادة توافرها لفائدة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الحكومية والدولية وغير الحكومية، من أجل تحقيق أغراض الشفافية والمساءلة؛

(و) إنتاج البيانات وإتاحتها لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجالات العنف والجريمة والجريمة المنظمة والاتجار وإمكانية الوصول إلى العدالة والفساد وسيادة القانون، بما يتماشى مع ممارسات الإبلاغ المتبعة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي؛

(ز) وضع أطر وطنية عالية الجودة للمؤشرات في مجال منع الجريمة لتكامل إطار أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولتعزيز الاستناد إلى الأدلة في رصد السياسات والتدخلات في مجال منع الجريمة؛

(ح) اعتماد واستحداث أدوات تتيح تفسير الأدلة وتكييفها لتلائم احتياجات واضعي السياسات والجهات المعنية الأخرى؛ مع اعتبار نموذج تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثلاً جيداً للنواتج التحليلية التي تجمع بين المعلومات الكمية والنوعية والمعلومات الواردة من كيانات جغرافية متعددة داخل الحدود الوطنية وفيما بينها بغية استبانة الجانب العابر للحدود الوطنية من الجريمة؛

(ط) التجريب والسعي إلى الابتكار في النُظُم الوطنية والدولية لجمع البيانات وتحليلها، واستخدام ما يُستجد من مصادر البيانات متى كانت ذات صلة بمنع الجريمة وكانت جودتها على المستوى المطلوب؛ والاستثمار في دمج النُظُم الوطنية لإحصاءات الجريمة بنُظُم المعلومات الجغرافية لرسم خرائط الجرائم وتوفير معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب يُسترشد بها في إعداد

الإجراءات الحكومية الموجهة؛ واستخدام أساليب إحصائية يمكن أن تكمل مصادر البيانات التقليدية المستمدة من السجلات الإدارية؛ والنظر في منهجية التقدير المتعدد النظم المستخدمة في تقدير عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص أو منهجية النمذجة المستخدمة لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأسواق غير المشروعة؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي، الذي ثبت أنه يوفر معلومات مفيدة لاستراتيجيات منع الجريمة (على سبيل المثال، في سياق الأعمال الشُرطية في بؤر الجريمة)، مع توشي الحذر للتأكد من أن الإجراءات المتخذة بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي لا تُفضي إلى البقاء في حلقة مفرغة يقتصر فيها الاستهداف على جماعات أو فئات سكانية بعينها؛

(ي) الأخذ في الأطر الوطنية بالممارسات الجيدة والمنهجيات المعترف بها؛ واعتبار المنشور الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من إجراء الدراسات الاستقصائية المبينة على العينات" مثلاً لمعيار يمكن أن يساعد البلدان على قياس الفساد وإحضار غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالفساد للرصد المنتظم؛ واستخدام المبادرات الإقليمية والدولية الأخرى، مثل الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء التي أعدت لفائدة أمريكا اللاتينية، لمساعدة البلدان على الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في بلدان أخرى؛

(ك) الاستثمار في البيانات والبحوث على الصعيد المحلي، وفي جمع البيانات القائم على مساهمات المواطنين؛ واستخدام عمليات مراجعة مقومات الأمان كمثال لنهج يشرك المجتمعات المحلية من أجل رسم خريطة لمشكلة الجريمة والمساعدة إلى وضع الإحصاءات في سياقها، ويوفر أداة فعالة لتكوين فهم عن الأماكن التي يتعين فيها منع الجريمة والعنف وكيفية ذلك؛

(ل) استكمال البيانات الإدارية عن طريق تنويع أساليب جميع البيانات، وخصوصاً باستخدام الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء والخوف من الجريمة، وغير ذلك من أنواع الدراسات الاستقصائية والأساليب المبتكرة لجمع الأدلة؛

(م) استكمال البيانات الإحصائية بأساليب نوعية؛

(ن) العمل بصورة منهجية على استخدام نهج تقييم تشاركية تنطوي كذلك على مراعاة حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية، لضمان أن تؤخذ في الحسبان وجهات نظر جميع الجهات المعنية ذات الصلة وتعزيز مشاركة تلك الجهات في عمليات وضع السياسات؛

(س) إدماج التقييم في عملية تصميم السياسات، ومن ثم التأكد من أن المبادرات الرامية إلى منع الجريمة تتوفر لها الموارد اللازمة لإجراء التقييمات؛

(ع) وضع نظم تقييم وطنية محكمة تكفل توافر الأدلة التقييمية لاستخدامها في عمليات وضع السياسات والاستفادة منها في عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة؛

(ف) دعم إرساء ثقافة التقييم عن طريق تنفيذ عمليات تقييم عالية الجودة على جميع

المستويات.

- ٦٣ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ القواعد والمعايير والممارسات الجيدة، عن طريق ما يلي:
- (أ) مواصلة دعم البلدان في تعزيز قدرتها على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، وعلى إجراء بحوث يمكن الاستناد إليها كمصادر موثوقة في سياسات منع الجريمة؛
- (ب) تشجيع إرساء آليات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل نموذج "مراكز الامتياز"؛
- (ج) تعريف الدول الأعضاء والجهات المعنية بالاتجاهات والتهديدات العالمية والإقليمية من أجل تحسين تركيز سياسات منع الجريمة في مختلف أنحاء العالم؛
- (د) دعم إعداد وإجراء تقييمات مستقلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛
- (هـ) إعداد تقارير ودراسات عالمية مستندة إلى الأدلة بشأن المجالات المواضيعية والقضايا ذات الصلة بمنع الجريمة وفيما يتعلق بغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، من أجل زيادة فهم الاتجاهات والأنماط ومواطن الضعف على الصعيد العالمي في مجالات العنف والجريمة والجريمة المنظمة والاتجار وإمكانية الوصول إلى العدالة والفساد وسيادة القانون؛
- (و) مواصلة دعم البلدان في تعزيز قدراتها ونظمها الوطنية في مجال التقييم، بهدف توجيه عملية وضع السياسات، وخصوصاً فيما يتعلق بسياسات منع الجريمة وأهداف التنمية المستدامة.